الجوز جانى وقطعنا النظر عن كونه ناصبيا مبتدعا، كما وصفه بذلك الحافظ في مقدمة الفتح (ص ٣٨٨). وإن أراد أن اكتفاءه على الرأس الفتح (ص ٣٨٨). وإن أراد أن اكتفاءه على الرأس بالكلية سنة مشهورة فغير مسلم وحاشا أن يثبت ذلك في شيء من الأحاد صراحة، فضلا عن أن يكون مشهورا، ودونه خرط القتاد.

ولعلك قد تفطنت من كلامنا المذكور أن حال العمامة مع الرأس كحال الخفين مع الرجلين، فلا بد لثبوت المسح على العمامة من حديث مشهور أو متواتر يدل صراحة على اكتفاءه ولي بسحها عن مسح الرأس أو أمره الناس بالاكتفاء بها من غير عذر بعد نزول آية المائدة كما جاءنا مثل ذلك في المسح على الخفين، حتى قال أبو حنيفة رحمة الله عليه: "ما قلت بالمسح (على الخفين) حتى جاءني مثل ضوء النهار"" وعن أبي يوسف رحمة الله عليه أنه قال إنما يجوز نسخ القرآن بالسنة إذا وردت كورود المسح على الخفين" (بدائع ص٧ ج١) وقال الحافظ في الفتح: "نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال: ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف، لأن كل من روى عنه إنكاره فقد روى عنه إثباته، وقال ابن عبد البر لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره إلا عن مالك رحمه الله، مع أن الروايات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته. وقد صرح جمع من عن مالك رحمه الله، مع أن الروايات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته. وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر، وجمع بعضهم رواته فجاوزوا الثمانين، ومنهم العشرة، وفي ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصرى حدثني " سبعون من الصحابة العشرة، وفي ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصرى حدثني " سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين اه ملخصا (٢٦٤ ج١) وفي البخاري، عن جرير أنه: "بال ثم توضأ ومسح على خفيه، ثم قام فصلى، فسئل فقال: رأيت النبي عن من مثل هذا، قال ومسح على خفيه، ثم قام فصلى، فسئل فقال: رأيت النبي عربي منع مثل هذا، قال

<sup>(</sup>١) بدائع الصنائع للكاساني مطلب المسح على الخفين ٧/١ من طبع مصر ١٣٢٧ هـ).

<sup>(</sup>٢) ولفظه في البدائع: "خبر مسح الخفين يجوز نسخ القرآن بمثلة".

<sup>(</sup>٣) قول الحسن البصرى هذا منقول أيضا في نصب الراية (١٦٢/١) نقلا عن الإمام لابن دقيق العيد عن ابن المنذر، وفي عمدة القارى (٨٠٠/١ من طبع استانبول) وفي البدائع (٧/١) بلفظ "أدركت سبعين بدريا من الصحابة" وعزاه الحافظ في فتح البارى (٢٤٤/١) إلى ابن أبي شيبة ولكني لم أجده في مظانه من مصنف ابن أبي شيبة ولا في كنز العمال ولا مصنف عبد الرزاق، ثم إن الحافظ نفسه قد ذكر قول الحسن هذا في التلخيص الحبير (١٩٥٨) رقم ٢١٧، المسسح على الحفين) فعزاه إلى ابن المنذر، ولم يعسره إلى ابن أبي شيبة، فليتنسبه و الله أعلم.